CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

CEDAW/C/1997/L.1/Add.3
23 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقيـة القضاء على جميع أشـكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة السادسة عشرة
١٣-٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

اعتماد تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن دورتها السادسة عشرة

مشروع تقرير

المقررة: السيدة أورورا خافاتي دي ديوس (الفلبين)

إضافة

رابعا - النظـر فـي التقاريـر المقـدمة من الـدول الأعضاء في إطار المادة ١٨ من الاتفاقية

باء - النظر في التقارير

١ - التقارير الأولية للدول الأطراف

سلوفينيـا

١ - نظرت اللجنة في التقرير الأولي لسلوفينيا (CEDAW/C/SVN/1) في جلساتها ٣١٤ و٣١٥ و٣٢١ المعقودة في ١٥ و٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٢ - وقدم التقرير الممثل الدائم لسلوفينيا، الذي أكد الأهمية التي تعلقها حكومته على المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأن الحكومة تؤيد اعتماد البروتوكول الاختياري للاتفاقية.

٣ - ثم شرعت مديرة مكتب سلوفينيا للسياسات المتعلقة بالمرأة بعد ذلك في تقديم استكمال للتقرير الأولي لسلوفينيا الذي قدم إلى الأمانة العامة في عام ١٩٩٣ وفقا للمادة ١٨ من الاتفاقية. ولاحظت أن التقرير أعد خلال الفترة التي كان مكتبها يقوم فيها بإعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية وذلك بالتعاون مع الوزارات المسؤولة وغيرها من المؤسسات، بما فيها المنظمات غير الحكومية. وقالت إن أثر المرحلة الانتقالية على المرأة لا يمكن تقييمه بالكامل حتى الآن، إلا أن سلوفينيا أعدت تقريرا مستكملا كتذييل للتقرير الأولي، وقد قدمته إلى اللجنة في أوائل عام ١٩٩٧. والمعلومات المقدمة في هذه الوثيقة تسمح بإجراء تقييم أولي في هذا الصدد.

٤ - وأعلمت اللجنة بأن مكتب السياسات المتعلقة بالمرأة قد أنشئ خلال المرحلة الأولى للانتقال من الاشتراكية إلى الديمقراطية البرلمانية. وقد أنشأت الحكومة هذا المكتب في تموز/يوليه ١٩٩٢ بوصفه الوحدة المركزية لتنسيق السياسات في الحكومة ليتولى المسؤولية عن إعمال حقوق المرأة المضمونة بالدستور، والقوانين والاتفاقات الدولية. ويمثل المكتب خطوة هامة إلى الأمام في سبيل تحقيق إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في سياسات الحكومة.

٥ - وأجملت ممثلة سلوفينيا الحالة السياسية، والاقتصادية والقانونية في سلوفينيا وأثرها على المركز الواقعي للمرأة. فقالت إن سلوفينيا بلد يمر في مرحلة انتقال مع الاحتفاظ بدرجة مرتفعة نسبيا من الحماية الاجتماعية في بيئة من الاستقرار والنمو الاقتصاديين وقد أثرت مشكلة البطالة وغيرها من مشاكل الانتقال على المرأة ولكن بدرجة أقل مما أثرت بها على الرجل. وأحاطت اللجنة علما بالظروف العامة وركزت على المسائل المحددة المتصلة بمسائل حقوق المرأة. وأحاطت علما أيضا بالكيفية التي ضمن بها الدستور حقوق المرأة وحماها، وبمدى مشاركة المرأة السلوفينية في صنع القرار السياسي، وبالكيفية التي تشارك بها المرأة في عملية إرساء الديمقراطية الجارية.

٦ - ويساور حكومة سلوفينيا القلق بصورة خاصة لسيادة الأفكار النمطية التقليدية عن الجنسين وبعض أشكال التمييز الواقعي ضد المرأة. ففيما يتعلق بالتعليم، أشارت التقارير إلى أن المرأة وإن كانت تتمتع بدرجة عالية من التعليم عامة، فإن هناك اختلافات واضحة بين ما يفضل الرجال وتفضل النساء دراسته، مع تركيز النساء على موضوعات تعتبر أنثوية تقليديا. والنساء، وخاصة الشابات، المتعلمات، منهن، يواجهن صعوبات في الحصول على عمل. ونظام المعاشات التقاعدية في سلوفينيا يفيد النساء والرجال بشكل ينطوي على التفاضل فيما بينهما. فمعاشات المرأة التي هي أقل عامة إنما تمثل القطاعات الأقل أجرا التي تعمل فيها المرأة والاجازات المتكررة التي تأخذها المرأة لرعاية أولادها. ورغم القانون الذي يضمن حق الأب والأم على السواء في الحصول على إجازة والدية، فإن الآباء ما زالوا مقصرين في القيام بدور متكافئ في رعاية الأولاد وتعليمهم. وفيما يتعلق بالصحة الإنجابية للمراة، أشير إلى أن الدستور يضمن الحق في الإجهاض، إلا أن اللجنة نبهت إلى ارتفاع معدل الإجهاض برغم توفر موانع الحمل والمشورة فيما يتعلق بمنع الحمل على نطاق واسع وبشكل قانوني.

٧ - وفي ختام العرض، أقرت ممثلة سلوفينيا بأنه ما يزال هناك الكثير الذي يجب عمله لتحقيق المساواة الكاملة بين النساء والرجال، كما أكدت للجنة استعداد حكومتها للاضطلاع بجميع التدابير اللازمة لتحقيق المبادئ المنصوص عليها في الاتفاقية.

مقدمـــــة

٨ - رحبت اللجنة بالعرض الرفيع المستوى الذي قدمته حكومة سلوفينيا وأشادت بكون أن الحكومة أسرعت، بعد تحقيق الاستقلال، في قبول الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان التي اضطلعت بها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة. كما أنها أثنت على الحكومة لتقديمها في الوقت المطلوب تقريرا جيد التركيب زاخرا بالمعلومات متسما بالأمانة يتبع المبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة بشأن تقديم التقارير كما يرسم صورة صريحة عن حالة المرأة في سلوفينيا. ورحبت اللجنة ايضا بالمجموعة الإضافية من البيانات الاحصائية التي كانت شاملة في مجالات معينة وموزعة بحسب نوع الجنس، وكذلك بالردود المستفيضة على أسئلة اللجنة، وهي ردود قدمت في شكل شفوي وخطي في آن معا. وأحاطت اللجنة علما أيضا بدعم حكومة سلوفينيا لوضع بروتوكول اختياري للاتفاقية، وأشادت بإعداد خطة عمل لتنفيذ منهاج عمل بيجين.

العوامل والصعوبات التي تؤثر على تنفيذ الاتفاقية

٩ - أعربت اللجنة عن إدراكها للمصاعب التي تواجهها سلوفينيا نتيجة للانتقال إلى الديمقراطية وإلى اقتصاد اجتماعي - سوقي وللحاجة إلى بناء مجتمع مدني مختلف. والكثير من هذه المصاعب يمكن أن يكون له، وله، أثر سلبي على حالة المرأة في سلوفينيا، وهي بذلك تعرقل التنفيذ القانوني والعملي للاتفاقية. وأعربت اللجنة عن إدراكها لتشرب المجتمع السلوفيني بالأفكار النمطية عن أدوار الجنسين فيما يتعلق بطبيعة المرأة والرجل والعمل "المناسب" للجنسين، علما بأن هذه الأفكار النمطية لم تكن محل تساؤل في النظام السياسي السابق برغم أخذه بالمساواة الرسمية بين المرأة والرجل.

الجوانب الإيجابية

١٠ - رحبت اللجنة بما تبديه حكومة سلوفينيا وبعض قطاعات المجتمع المدني الناشئ حديثا من مراعاة للمسائل المتصلة بنوع الجنس، الأمر الذي يتمثل خاصة بعدد المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة.

١١ - وأشادت اللجنة بما في الدستور السلوفيني من ضمانات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، ولا سيما منها الضمانات المتصلة بحقوق الإنسان للمرأة. ورحبت بكون أن للاتفاقية أسبقية على التشريعات الوطنية. ورحبت كذلك بالأثر المباشر للاتفاقية في النظام القانوني السلوفيني والتشريع السلوفيني اللذين يوفران المساواة القانونية للمرأة. كما أنها رحبت بإدماج سلوفينيا لمبادئ حقوق الإنسان في عمليتها الجارية في مجال الاصلاح التشريعي وفي سياساتها المصوغة حديثا.

١٢ - وأثنت اللجنة على الجهاز النشط المعني بالمرأة، أي مكتب السياسات المتعلقة بالمرأة الذي أنشئ في عام ١٩٩٢، والذي يعمل كدائرة استشارية حكومية مستقلة، فيقدم المشورة إلى الحكومة بشأن التشريعات والسياسات والبرامج، والذي يسعى، من خلال الحملات والبرامج، إلى تحسين مراعاة الاعتبارات المتصلة بنوع الجنس بين السكان.

١٣ - ورحبت اللجنة بالجهود التي تبذلها الحكومة للقضاء على الصور النمطية للمرأة في وسائط الإعلام وفي الإعلان، كما رحبت بالبرنامج الوطني للأسر المعيشية الذي يهدف إلى مساعدة الشابات والشبان على تقاسم الأعمال والمسؤوليات الأسرية بطريقة غير نمطية.

١٤ - وأحاطت اللجنة علما بأن حكومة سلوفينيا واعية بالعنف الواسع النطاق الموجه ضد المرأة في المجال الخاص، وبأنها تقوم، من خلال أجهزتها الوطنية والمنظمات غير الحكومية الداعمة التي تعمل باسم المرأة، باتخاذ تدابير لمكافحة ذلك العنف ومساعدة الضحايا. وأثنت أيضا على الخطوات المتخذة لسنّ تشريع جديد لحماية المومسات.

١٥ - وأشادت اللجنة بالجهود الخاصة المؤقتة التي يبذلها مكتب السياسات المتعلقة بالمرأة، من أجل زيادة الوعي وبدء تدابير لزيادة تمثيل المرأة في البرلمان. ولاحظت اللجنة بارتياح ارتفاع عدد النساء في الهيئة القضائية، والأرقام الواعدة عن قيد المرأة في كليات القانون في جامعة سلوفينيا، ولاحظت أيضا التمثيل الملحوظ للمرأة في الوظائف الإدارية الرفيعة المستوى. وأشادت اللجنة بتشكيل عدد كبير من المنظمات النسائية غير الحكومية في وقت قصير نسبيا، كما أشادت بالتعاون الذي يشجع مكتب السياسات المتعلقة بالمرأة على إقامته مع المنظمات غير الحكومية ولا سيما أثناء إعداد التقرير ووضع منهاج العمل الوطني الذي يسعى لتنفيذ منهاج عمل بيجين.

١٦ - وأثنت اللجنة على الحكومة لارتفاع مستوى تعليم المرأة في سلوفينيا، والإصلاحات التعليمية المنشودة، والجهود التي بذلت لتضمين التثقيف بحقوق الإنسان في مختلف مستويات المنهج الدراسي، ولاحظت بارتياح إتاحة برامج للدراسات المتعلقة بالمرأة في بعض الجامعات والاضطلاع ببحوث بشأن الأثر الناجم عن الكيفية التي تصور بها المرأة في الكتب المدرسية.

١٧ - وأحاطت اللجنة علما بوجود نظام رسمي للرعاية النهارية يوفر الرعاية النهارية لما يزيد قليلا عن ٥٠ في المائة من الأطفال حتى سن ٧ سنوات. ورحبت اللجنة بتنقيح تشريع العمل الحالي وصياغة أحكام جديدة تنص على المساواة في هذا المجال التشريعي. ورحبت أيضا بأنه سينظر في أمر الأخذ في هذا التشريع بمبدأ "المساواة في الأجر لدى تساوي العمل"، وفي حالة "العمل ذي القيمة المتساوية". ولاحظت بارتياح ارتفاع النسبة المئوية للنساء العاملات. كما رحبت بالأحكام المراد سنها لمنع استخدام عبارات تنم عن التحيُّز الجنسي في تصنيف الوظائف والإعلانات، كما لاحظت بارتياح مناقشة اقتراح تشريعي بشأن اجازة الوالدية من شأنه إسناد نصيب أكبر من المسؤولية إلى الآباء.

المجالات التي تدعو إلى القلق

١٨ - أعربت اللجنة عن القلق لأن مكتب السياسات المتعلقة بالمرأة له دور استشاري فقط، مما يجعله يتكل على الإرادة السياسية للحكومة. كما أنها أعربت عن القلق لأن الموارد البشرية والمالية للمكتب قد تكون جد ضئيلة إزاء ما تعيَّن عليه معالجته من مهام.

١٩ - ولاحظت اللجنة بقلق أيضا انتشار ورسوخ الأفكار النمطية عن أدوار الجنسين، وأشارت إلى خطر إمكان تعزيز تلك الأفكار النمطية من جراء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العسيرة التي يواجهها سكان سلوفينيا. ورأت اللجنة أن إحدى النتائج المترتبة على الأفكار النمطية عن أدوار الجنسين هي أن المرأة تؤدي معظم الأعمال المنزلية وبذلك يقع عليها عبء عمل مزدوج.

٢٠ - وأعربت اللجنة أيضا عن القلق بشأن ما إذا كان قد يجري اكتشاف المدى الحقيقي للعنف الموجه ضد المرأة وما إذا كانت التدابير الحالية كافية ليس فقط لمحاربة ذلك العنف بل أيضا لمساعدة ضحاياه في مختلف المراحل المتصلة بمعالجة حوادث العنف بعد وقوعها، أي الحصول على دعم الشرطة والقضاة، والحصول على المشورة، وتوفير أماكن للإيواء، وإعادة بناء حياة جديدة وما إلى ذلك.

٢١ - ولاحظت اللجنة بقلق شديد أن عدد النساء الممثلات في مجال السياسة آخذ في الانخفاض بالرغم من التدابير المختلفة التي اتخذت في هذا المجال.

٢٢ - وأعربت اللجنة عن القلق بشأن تركز الطالبات في بعض التخصصات، سواء في المدارس أو في الجامعات، وهي تخصصات لا توفر أفضل الفرص للعمل. وأعربت اللجنة عن القلق أيضا من أن الإطار التعليمي المحايد من حيث نوع الجنس قد لا يكفي لمقاومة الرسائل والممارسات التعليمية الخفية القائمة على الأفكار النمطية عن نوع الجنس ولا لتوفير الخبرات التعليمية المتصلة بنوع الجنس.

٢٣ - وأعربت اللجنة عن القلق لأن ما يقل عن ٣٠ في المائة من الأطفال دون الثالثة من العمر وما يزيد قليلا عن نصف جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الثالثة والسادسة ملحقين بدور للرعاية النهارية الرسمية وأن العدد الباقي من الأطفال قد يفتقدون الفرص التعليمية والاجتماعية التي توفرها مؤسسات الرعاية النهارية الرسمية، بالرغم مما تحيطهم به جداتهم من رعاية حانية.

٢٤ - ولاحظت اللجنة بقلق أن النساء يتركزن في وظائف ومهن معينة وفي مستويات وظيفية معينة. ولاحظت اصطباغ مهنة الطب بالطابع الأنثوي وانخفاض الأجور في هذا القطاع. وقد أثار جزعها ارتفاع عدد الشابات غير العاملات، اللائي يبحثن عن أول فرصة عمل، وهي تدرك أن عدم العثور على مثل ذلك العمل قد يقصر المرأة على دور ربة منزل. وفي هذا السياق، أخذت اللجنة في اعتبارها الحقيقة المؤسفة التي مفادها أن الاقتصادات السوقية تنزع إلى تفضيل العاملين الذكور الذين يعتبرون، بحكم أدوارهم التقليدية والأعمال التي تسند تقليديا إليهم، غير مثقلين بالمسؤوليات العائلية.

٢٥ - وأعربت اللجنة عن القلق لأن العمل المؤقت للمرأة قد يكتسب طابعا مؤسسيا فيؤدي بذلك إلى تهميش المرأة في سوق العمل، وجعلها ضحية للتمييز غير المباشر. وأعربت اللجنة أيضا عن القلق لأن المعايير الصحية المهنية للمرأة قد تؤدي إلى التمييز ضدها في مجال العمل.

٢٦ - ولاحظت اللجنة بقلق الارتفاع الكبير في عدد حالات الإجهاض وما يقابل ذلك من قلة استخدام موانع الحمل. وأعرب عن القلق أيضا فيما يتعلق بضخامة عدد الأسر الوحيدة الوالد، وهي أسر ترأسها المرأة عادة.

اقتراحات وتوصيات

٢٧ - أوصت اللجنة بأن يأخذ التنقيح الجاري للقوانين في الاعتبار التمييز الخفي وغير المباشر والهيكلي وأن يُولى اهتمام كاف لإعداد تدابير خاصة مؤقتة في مجالات السياسة والتعليم والعمالة وتنفيذ المساواة القانونية والواقعية بالنسبة للمرأة. وأوصت بضرورة توعية الهيئة القضائية بمعنى التمييز غير المباشر والهيكلي، والمساواة الواقعية، ومفهوم التدابير الخاصة المؤقتة.

٢٨ - وارتأت اللجنة أن على حكومة سلوفينيا فضلا عن المنظمات النسائية غير الحكومية أن تدرك أنه يمكن استخدام مفهوم خصوصية الحياة الأسرية ودور المرأة الإنجابي لإخفاء العنف الموجـّه ضدها ولتعزيز الأفكار النمطية عن أدوار الجنسين.

٢٩ - وأوصت اللجنة بإنشاء الوظيفة المقترحة، وظيفة أمين المظالم المعني بالمساواة بين الجنسين.

٣٠ - وأوصت باستحداث إجراء رسمي للشكاوى ومجلس رسمي للتقييم خارج نطاق الغرفة التجارية يشمل جميع قطاعات المجتمع وذلك من أجل التصدي للإعلانات التي تنم عن تحيـُّز جنسي. وينبغي أن يشمل هذا الإجراء فرض عقوبات على المخالفين من وكلاء الإعلان.

٣١ - وأوصت اللجنة ببذل جهود جديدة ترمي إلى التثقيف السياسي للمرأة والرجل والأحزاب السياسية بغية كفالة اتخاذ تدابير مؤقتة أكثر فعالية تؤدي إلى زيادة تمثيل المرأة في جميع مستويات الحياة السياسية.

٣٢ - واقترحت اللجنة أن تبذل حكومة سلوفينيا جهودا منظمة للتغلـُّب على تركـُّز الطالبات في بعض التخصصات في المدارس والجامعات. ويمكن أن تشمل تلك التدابير تقديم المشورة الخاصة واتخاذ تدابير مؤقتة مرتبطة بنوع الجنس تتضمن أهدافا عددية وجداول زمنية. وأوصت أيضا بأن تعتمد الدراسات المتعلقة بالمرأة رسميا في الجامعات وأن تصبح جزءا من المناهج المدرسية.

٣٣ - وأوصت اللجنة بإنشاء مزيد من أماكن الرعاية النهارية الرسمية والمؤسسية للأطفال الذين هم دون الثالثة من العمر، فضلا عن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الثالثة والسادسة.

٣٤ - وأوصت اللجنة بقوة بأن تتضمن تشريعات العمل المنقحة أحكاما تنص على المساواة ومناهضة التمييز وعلى جزاءات قوية على عدم الامتثال. وأوصت اللجنة أيضا باتخاذ تدابير خاصة مؤقتة ذات أهداف عددية محددة وجداول زمنية بغية القضاء على فصل الجنسين في مجال العمل، وأوصت اللجنة بقوة باعتماد تشريع بشأن إجازة الوالدية - بجعل جزء من تلك الإجازة إلزاميا بالنسبة للأب.

٣٥ - وشجعت اللجنة الحكومة على وضع برامج لتقديم المساعدة إلى النساء اللائي يرغبن في بدء أعمال تجارية خاصة بهن وتثقيف المصارف والمؤسسات الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بقدرات المرأة في ذلك المجال. وشجعت أيضا خلق فرص عمل محددة معانة من الحكومة للشابات مع التصدي لبطالتهن باتخاذ تدابير محددة من بينها تخصيص حصص عمل ترتبط بنسبتهن المئوية من السكان العاطلين.

٣٦ - وأوصت اللجنة أيضا باتخاذ تدابير للتعجيل بجمع البيانات في قطاع الصحة بغية توفير أساس للتشريعات والسياسات والبرامج.

٣٧ - واقترحت اللجنة بذل جهود مركزة من أجل التثقيف في مجال تنظيم الأسرة بما في ذلك التأكيد على أن الإجهاض ليس من وسائل منع الحمل. واقترحت اللجنة أنه عندما يقرر الزوجان عدم إنجاب أطفال آخرين، ينبغي تشجيع الرجل على النظر في أمر إجراء عملية تعقيم.

٣٨ - وحثّت اللجنة على نشر هذه التعليقات الختامية في سلوفينيا على نطاق واسع لتوعية السلوفينيين بالخطوات التي اتخذت من أجل كفالة المساواة الواقعية للمرأة وبالخطوات الأخرى التي يلزم اتخاذها في هذا الصدد.

- - - - -